مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

27 April 2010
Arabic
Original: English

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

ورقة عمل مقدّمة من جمهورية إيران الإسلامية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

١ - إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما أعيد تأكيده في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، يشكّل أحد التدابير الهامة لنزع السلاح، ويعزز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويدعم الهدف بتحقيق عدم الانتشار. ومبادرات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، هي جميعاً مبادرات فعالة تهدف إلى إيجاد عالم خالٍ تماماً من الأسلحة النووية.

٢ - ولطالما كان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هدفاً منذ أمد بعيد لشعوب المنطقة. وبادرت إيران أولاً بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها أحد تدابير نزع السلاح الهامة في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، التي أعقبها إصدار قرار الجمعية العامة. وسيعزز إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط الأمن والاستقرار في المنطقة.

٣ - والقرار المتعلق بالشرق الأوسط، كما أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، هو عنصر أساسي من مجموعة الاتفاقات الخاصة بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وهو الذي جرى على أساسه تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى بدون تصويت في عام ١٩٩٥.

٤ - وطلب مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ جميع الدول في الشرق الأوسط، دون استثناء، إلى الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت

الرجاء إعادة الاستعمال

ممكن، وإلى إخضاع منشآتها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكد المؤتمر أيضاً أهمية انضمام النظام الصهيوني إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآته النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي بوصفه العقبة الرئيسية في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة

٥ - بالرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة، التي تجلّت في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، وفي القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لم ينضم النظام الصهيوني إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و لم يُخضِع منشآته النووية التي لا مسوغ لها للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويواصل هذا النظام رفضه حتى للإعلان عن نيته لعمل ذلك. وينبغي التشديد على أن هذا النظام هو الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والأنشطة النووية التي يضطلع بها هذا النظام، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، تهدد بشكل خطير السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي كليهما، وتعرض نظام عدم الانتشار للخطر.

٦ - والهجمات والاعتداءات الوحشية التي يشنها النظام الإسرائيلي على جيرانه ملتمساً أعذارا سخيفة، وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال في غزة بواسطة أسلحة محظورة ومدمّرة، وتحدي جميع نداءات المجتمع الدولي بوقف سفك دماء الأبرياء، جميعها تدلل على مدى خطورة التهديد الذي يشكله هذا النظام العدواني. وغني عن البيان مدى الخطورة التي يمكن أن يسببها وجود سلاح نووي بين أيدي هذا النظام للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا النظام هو الوحيد صاحب السجل المظلم بمهاجمة منشآت نووية تابعة لدول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي يواصل التهديد بمهاجمة منشآت نووية ذات أغراض سلمية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تابعة لدول أخرى في المنطقة.

٧ - وقرارا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادران مؤخراً بشأن القدرات النووية للنظام الصهيوني (GC(53)/RES/17)، وتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (GC(53)/RES/16) هما شهادة أخرى عن مدى القلق الدولي إزاء التهديد الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية لهذا النظام بالنسبة للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإزاء كونه العقبة الرئيسية في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨ - وقد أشار مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ إلى التزامات جميع الدول الأطراف بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، فطلب إلى جميع الدول الأطراف عدم التعاون مع الدول غير الأطراف في المعاهدة أو تقديم المساعدة لها في المجال النووي أو ما يتصل به من مجالات بطريقة تساعدها على صنع أسلحة نووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخرى. وللأسف فإن سياسة الخمود المفروضة على مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية فيما يتعلق بالتصدي لبرنامج الأسلحة النووية الموثَّق جيداً الذي ينفذه النظام الصهيوني، جعلت هذا النظام يتجرأ على الإقرار صراحة بحيازته لأسلحة نووية. وقد أدانت هذا الإقرار حركة عدم الانحياز في بيان صدر بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وينبغي لهذا المؤتمر الاستعراضي أيضا أن يدين هذا النظام لأنه يتحدى النداءات الدولية، وأن يحثه على أن يوقف فورا أنشطته لصنع الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يفي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالتصدي لهذا التهديد الواضح والخطير الذي يحيق بالسلام والأمن الدوليين، وبأن يتخذ ما يلزم لذلك من إجراءات فورية ومناسبة.

٩ - وينبغي أن تُدرَج في جداول أعمال جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، خطة عمل متفق عليها لتحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة في الشرق الأوسط. وينبغي أن يُمارَس مزيد من الضغط على النظام الصهيوني للانضمام إلى المعاهدة فوراً ودون شروط، ولإخضاع جميع منشآته النووية، دون إبطاء، للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فما من شك أن التزام هذا النظام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شروط، وإبرام اتفاق ضمانات كاملة النطاق مع الوكالة، سيؤديان إلى التبكير بتحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٠ - وفي هذا الصدد، يتحمل مقدمو قرار عام ١٩٩٥، استناداً إلى النتائج المتفق عليها في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، المسؤولية الرئيسية لاتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التزاماتهم بمقتضى هذا القرار. ولا تتماشى مع هذا القرار مقترحات من قبيل الدعوة لعقد مؤتمر لجميع الأعضاء في المنطقة، وكما ثبت من التجربة غير المجدية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدعوة لعقد منتدى في هذا الصدد، فإن هذه المبادرات لن تكون مثمرة، بل قد تقوِّض تحقيق ذلك الهدف.

١١ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه يجب، ريثما يتحقق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ألا يمتلك أي بلد في المنطقة أسلحة نووية وألا يسمح

بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في إقليمه أو في الأراضي الواقعة تحت ولايته أو الخاضعة لسيطرته، وعلى جميع البلدان في المنطقة أن تمتنع عن أي عمل يتعارض مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات والوثائق الدولية الأخرى التي تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الوسط.

١٢ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضطلع بدور هام في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أن ينشئ هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في هذه المسألة، وتقديم توصيات محددة بشأن اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، والاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أيضاً أن يقدم توصيات بشأن التدابير الكفيلة بإجبار النظام الصهيوني على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآته النووية التي لا تخضع لضمانات، للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل تمهيد الطريق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٣ - ونظرا لأهمية منطقة الشرق الأوسط، وبغية تعزيز تحقيق قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، بوصفها مقدِّمَة قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، أن تواصل تقديم تقاريرها بشأن ما تتخذه من تدابير لتنفيذ هذا القرار، من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

١٤ - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أيضاً أن ينشئ لجنة دائمة لرصد تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط واتفاقات مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ في هذا الصدد، وتقديم تقارير إلى الدول الأطراف في المعاهدة.